الفصل الأول

ملفات الخدمة وربط المعاش
كمصدر لدراسة بعض المصلحين والكتاب والأدباء المصريين

١- ملف الشيخ محمد عبده

٢- ملف عبد الله النديم

٣-ملف على باشا مبارك

٤- ملف الشيخ محمد الانبابى (شيخ الجامع الأزهر)

obeikan.com

الشيخ محمد عبده (الأستاذ الإمام)

عبد الله النديم

obeikan.com

-أهمية ملفات الخدمة وربط المعاش فى الدراسة التاريخية:

تعد ملفات الخدمة وربط المعاش الموجودة فى دار المحفوظات العمومية بقلعة صلاح الدين بالقاهرة من المصادر الأصلية والهامة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر خاصة وأن بعضها يعرض للرواد الذين قاموا بأدوار بارزة فى التاريخ المصري وحققوا لوطنهم الكثير من المنجزات فى كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتبرز أهمية هذه الملفات فى معرفة التسلسل الوظيفى للشخصيات التاريخية اذ تصور حياة كل منهم الوظيفية كما تعرفنا بانتماءاتهم الطبقية وبمؤهلاتهم العلمية وما تعرضوا له من ظروف قبل وصولهم الى منصب الريادة أو الزعامة.

والملفات التى نعرض لأجزاء منها فى هذا الفصل خاصة بخدمة وربط معاش بعض من شاركوا فى تاريخ مصر سواء في الناحية السياسية أو الاجتماعية وسنخص بالذكر ملفات الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وعلى باشا مبارك ، والشيخ محمد الانبابى وفيما يلى نعرض لذلك.

١- ملف خدمة وربط معاش الشيخ محمد عبده

مفتى الديار المصرية(١)

أولا : تعريف بمحتويات الملف وصاحبه.

يتضح من هذا الملف أن الشيخ محمد عبده ولد فى أواخر عام ١٢٦٦هـ (١٨٤٩م) في قرية محلة نصر بمركز شبراخيت بحيرة وكانت أول وظيفة التحق بها في أواخر عام ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) هى وظيفة مدرس بمدرسة الألسن ومدرسة دار العلوم واستمر بها حوالي ثمانية شهور ، ثم رفت بالاستغناء عنه فى رمضان ١٢٩٦هـ. وفى جمادي الأولى ١٢٩٧هـ (١٨٨٠م) عين محررا ثالثا في الجريدة الرسمية ، بمرتب ألف

١- دار المحفوظات العمومية بالقلعة : دولاب رقم ٤٢ ، عين ٤ ، محفظة ٨٧٣ ، ملف ٣٢٦٧٩

وثلاثمائة قرش شهريا ، وفي ذي القعدة ١٢٩٧هـ رقي رئيسا بقلم ادارة المطبوعات العربية والتركية بمرتب ألفي قرش ، زيد الى ثلاثة آلاف قرش.

في ربيع الثاني من السنة المذكورة ، ونتيجة لانضمام الشيخ محمد عبده الى رجال الثورة العرابية ، وتزويده جريدة الوقائع المصرية بالأفكار الثورية ، حتى أصبح كاتبا ومنشئا ومقرئا للعرابيين في المحافل والمجامع ومحررا للمحاضرات المتفقة مع أغراض الثوار ، نتيجة لكل ذلك ، فصل من وظيفته ، وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالتجريد من الرتب والنياشين والعنوانات وعلامات الشرف والامتيازات [1] وتقرر نفيه الي خارج القطر المصري وملحقاته لمدة ثلاث سنوات قضاها في بيروت . ارتحل بعدها الى باريس، حيث دعاه أستاذه جمال الدين الأفغاني ، وأصدرا سوياً جريدة العروة الوثقى من هناك، ثم عاد الى بيروت حيث تزوج للمرة الثانية ، رحل بعدها الي مصر .

وعين الشيخ محمد عبده عقب عودته الى مصر في وظيفة نائب قاضي بمحكمة بنها حسب الأمر العالي الصادر في ٢٨ يوليو عام ١٨٨٩م ، ثم نقل الى محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية في أول يناير عام ١٨٩١ في وظيفة قاضي ، ومنها نقل الي محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، وظل الشيخ محمد عبده يعمل في القضاء حتى سنة ١٨٩٩م ، ثم صدر أمر عالي في ٣ يونيه عام ١٨٩٩م بتعيينه مفتياً للديار المصرية ، بمرتب سبعون جنيهاً في الشهر ، وضمنت له الحكومة الرجوع الى وظيفة قاضي بمحكمة الاستئناف الأهلية في حالة استقالته أو اقالته من وظيفة افتاء الديار المصرية [2].

والتمس الشيخ محمد عبده من الخديوي ، ضم المدة التي قضاها بالمنفى إلي مدة خدمته ، حتى تحتسب له في المعاش ، وقد أجابه الخديوي إلى طلبه ، ففي ١٨ يونيه ١٩٠٥م صدر أمر عالي رقم ٣ باحتساب فترة النفي التي قضاها الشيخ محمد عبده ضمن مدة خدمته .

واشتد وطأة المرض على الشيخ محمد عبده منذ أكتوبر ١٩٠٥م ، فعزم على السفر إلى خارج البلاد للعلاج ، بعد أن اختلف الأطباء المصريون في تشخيص مرضه ، ولكن حالته الصحية حالت دون ذلك.

١- الملف السابق : قضية رقم ٦٣ باسم الشيخ محمد عبده.

٢- حول تفاصيل حياة الشيخ محمد عبده : انظر عباس العقاد : محمد عبده ، القاهرة ١٩٦٣.

وتوفى الشيخ محمد عبده بالأسكندرية فى ١١ يوليه ١٩٠٥م عن عمر يناهز السادسة والخمسين ، ودفن بالقاهرة ، تاركا وراءه زوجه وأربع بنات ، كانت الصغرى من الزوجة الثانية .

ومع أن الشيخ محمد عبده قدم اقرارا فى نوفمبر ١٨٩٦م بأنه يمتلك منزلا يقع فى الشارع الاسماعيلى بالسيدة زينب ، وأربعاً وعشرين فدانا وثلاثة عشر قيراطا ، بالاضافة الى سبعة فدادين أخرى عن طريق الرهن ، تقع كلها في مركز شبرا خيت بحيرة ، فان زوجته طلبت من وزارة المالية ، زيادة معاشها هى وبناته ، نظرا لأنه لايتجاوز سبعة جنيهات ، لاتكفى لقضاء حاجيات معيشتهم الضرورية ، وأن زوجها قد شغل نفسه طيلة حياته ، بتفضيل منافع الناس العمومية على شئونه الخاصة ، مما جعله لايترك لهم شيئا يعيشون منه.[1]

ثانيا : وثائق الملف :

١- وجد ضمن محفوظات قومسيون التحقيق بمصر قضية ٦٣ باسم الشيخ محمد عبده وبها ورقة إتهام مذكورا بها ما يأتي.:

غير خاف ما كان عليه المذكور من سوء المسعى والعمل بهذا المسلك بإتحاد مع رؤساء العصاه وإعانتهم علّى المفاسد والهيجان وكان يشحن الوقائع المصرية المحرر لها بما هو من هذا القبيل فضلاً عن كونه جاعل نفسه كاتب ومنشئ ومقرئ لهم فى المحافل والمجامع وتحرير المحاضر والموافقة لأغراضهم وهذا لايخفى عن كافة الناس ، ومتى طلب القومسيون شهادات عن ذلك سيحصل عليها فى الحال من العموم.

وهذا كالمدون أمام إسمه فى المكاتبة الصادرة من نظارة الداخلية لقومسيون التحقيق بمصر رقم ١٦ الحجة ١٣٩٩ نمرة ٦٦ ثم وجد بدفتر قيد القضايا بالقومسيون المذكور بوجه ٣١ تأشير أمام المذكور علم من الكشف الوارد من الضبطية بإفادة نمرة ١٤٨ الحكم على المذكور بالتجريد من الرتب والنياشين والعنوانات وعلامات الشرف

١- الملف السابق : التماس مقدم من حرم المرحوم الشيخ محمد عبده وابنتيه القاصرة والعاجزة إلى نظارة المالية.

والإمتيازات ونفيه خارج القطر وملحقاته مدة ثلاث سنوات كما أشير بأمر الداخلية بتاريخ ١٦ صفر ٣٠٠ وبالتحري عن الحكم الصادر في حقه فعلم من تأشير على دوسيه القضية أنه حكم عليه ضمن كشف ٨٤ المبعوث للداخلية بإفادة س ١٥٠ وبتسلسل الكشف عن النمرة المذكورة فوجد محرر عنها لمجلس النظار في ٥ س ٣٠٠ غير رسمي ثم تبين صدور أمر عالي لمجلس النظار في ١٣ منه وتبلغ للداخلية بإفادة منه في ١٤ الشهر ١٧١ بمجازاة الأربعة وثلاثين شخص المبينة أسمائهم بالكشف المرفوق والمشتركين في جريمة العصيان بالنفي خارج القطر المصري وملحقاته وتجريد من يكون منهم حائزاً لرتب أوعنوان أو منصب أو علامة شرف أو إمتياز من ذلك ومن ضمن الأشخاص المذكورة إسم الشيخ محمد عبده ناظر قلم عربي المطبوعات سابقاً ومدة النفي ثلاث سنوات خارج القطر وملحقاته وقد جرى نسخ صور الأمر العالي الصادر في ١٣ صفر عام ١٣٠٠هـ والإفادة الصادرة من قومسيون التحقيق بالداخلية في ٣ صفر ٣٠٠ هذا ولم يوجد بالدفتر خانة محفوظات لمجلس النظار حتى كان يجري البحث فيها عن الحكم الصادر من قومسيون التحقيق ولادفاتر لقيد الأوامر العالية في نمره عام ١٨٨٩م.

٢- صورة أمر نظارة الحقانية الصادر لمحكمة بنها الأهلية بتاريخ أول أغسطس عام ١٨٨٩ ٤ الحجة.

الشيخ محمد عبده عين نائب قاضي بمحكمة بنها بدلاً عن أحمد أفندي الذي عين قاضياً بمحكمة بني سويف .

صدر أمر عال بتاريخ ٢٨ يوليو ١٨٨٩ "٣٠ القعدة ٣٠٦ من ضمن ما أشير به تعيين كل من الشيخ محمد عبده ومحمود توفيق بوظيفة نائب قاضي بالمحكمة وبناء عليه صار إخطارهما بذلك فلزم تحريره لحضرتكم للمعلومية والتنبيه بإجراء القيد على هذا الوجه وتكون أحدها للشيخ محمد عبده بمرتب الوظيفة المبالغ قدره إثنين وعشرون جنيها

وردت للحقانية من محكمة بنها الأهلية ضمن إفادة رقم ٣٣ نوفمبر ٨٩

نمره ١٦٣

٣- كشف عن بيان ماهية حضرة الشيخ محمد عبده نائب قاضى بمحكمة بنها الأهلية والتأشيرات الواقعة على إسم حضرته من يناير ١٨٨٩ لغاية السنة المذكورة حسب الوارد فى دفتر المستخدمين.

ماهية شهرين حسب الوارد بالميزانية ٣٥ جنيه والإحتياطى الجارى إستقطاعه بواقع خمسة المائة أى ١جنيه و١٠٠مليم.

حضرته تعين بموجب أمر عالى رقم ٢٨ يوليو سنة ٨٩ بدلاً من حضرة أحمد أفندى حلمى الذى تعين قاضى بمحكمة بنى سويف وكان أحتسب الإحتياطى بمقتضى إستقطاعه من حضرته بواقع المائة ٣ على حسب التأشير الواقع من حضرته على الإذن وقد صار إحتسابه بواقع المائه ٥ على مقتضى منشور النظارة رقم ٧ سبتمبر ٧٩ نمرة ١٠٣ ولم يوجد تأشيرات خلاف ذلك.

علي الوجه المشروح تحرر هذا الكشف

باشكاتب محكمة بنها الأهلية

التوقيع

ورد للحقانية من المحكمة ضمن إفادة رقم ٣١

يناير ١٨٩٠ "٢٩ جماد أول ١٣٠٧نمره ١٥

٤- تعريفة بإسم حضرة الشيخ محمد عبده المستخدم بوظيفة نائب قاضى محكمة بنها الأهلية.

تاريخ الميلاد _____ أواخر سنة ١٢٦٦هـ

البلد المولود فيها _____ شبرا غربية

ديانته _____ مسلم

تبعيته _____ عثمانى

جنسيته _____ مصرى

صفته المدنية _____ متزوج

اللغات التى يعرفها _____ عربى

صفته قبل الإستخدام _____ من المدرسين بالأزهر

(بيان مدد الخدمات بوجه التقريب)

شهر	سنه	
٨	–	أول الإستخدام في أواخر ١٢٩٥هـ تعينت مدرسا في مدرسة الألسن ومدرسة دار العلوم بماهية ٥٠٠ قرش شهري وفي رمضان ٩٦ رفت بالإستغناء.
٧	٣	وفي جمادي الأولى ١٨٩٧ تعينت محرراً ثالثاً في الجريدة الرسمية بمرتب ١٣٠٠ قرش شهرياً وفي ذي القعدة ١٣٩٧ ترقيت لوظيفة رئيس بقلم إدارة المطبوعات العربية والتركية بمرتب ٢٠٠٠ قرش وفي ربيع الثاني من المذكورة ضم على ماهيتي ١٠٠٠ قرش فصارت ٣٠٠٠ قرش وفي شهر ذو القعدة من تلك السنة رفت
٨	–	وفي أواخر شهر ذو القعدة ١٣٠٦ تعينت نائب قاضي في محكمة بنها بماهية ٢٢٠٠ قرش وما زالت بها للآن.
١١	٣	

على الوجه المشروح تحررت هذه التعريفة منا

٢٧ رجب ١٣٠٧ ١٨مارس ١٨٩٠

نائب قاضي بمحكمة بنها الأهلية.

محمد عبده

وردت من المحكمة الحقانية ضمن إفاده رقم ١٨مارس ١٨٩٠نمره ٤٥.

٥- كشف بيان مدة خدامة حضرة الشيخ محمد عبده الذى كان نائب قاضى بهذه المحكمة ونقل قاضياً بمحكمة المنصورة الأهلية وذلك عن المدة من أول يناير ٩١ لغاية رفته من هذا نقلا عن المحكمة المذكورة.

أيام شهور

١٤ ٣ فقط شهرين إثنين وأربعة عشر يوما لا غير

حضرته كان نائب قاضى بمحكمة بنها بمرتب شهرى إثنان وعشرون جنيهاً ورفت لغاية ١٤ مارس ٩١ نقلا على محكمة المنصورة التى تعين بها بوظيفة قاضى بموجب دكرتو خديو صادر بتاريخ ١٥ مارس ٩١ والإحتياطى الذى كان جارى إستقطاعه من ماهيته هو بواقع المايه خمسه على الوجه المشروح قد تحرر هذا الكشف.

٧ يونيه ٩١ باشكاتب بمحكمة بنها الأهلية

٦- صوره خاصه بإسم حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بالمحكمة سابقا

صورة شرح من حضرة رئيس المحكمة لحضرة باشكاتبها رقم ٧ يناير ٩٢ نمره ١٣ بناء على ما أشير بامر نظارة الحقانية رقم ٦ بتاريخ ٩٢ نمره ٤ الوارد لها فى ٧ منه يصير رفت إستحقاق حضرة الشيخ محمد عبده القاضى الذى صدر الأمر بتعيينه قاضيا بمحكمة مصر الإبتدائية من تاريخ وصول أمر النظارة حسب ما أشير به أى فى يوم الخميس ١٧ يناير ٩٢ وقيد إستحقاقه حضره أمين أفندى على القاضى الذى عين بدله من التاريخ التالى لرفت الشيخ محمد عبده فتاريخه تحرر الأخطار اللازم لمحكمه مصر الأهلية .

٧يناير ٩٢ ٧جمادى آخر ١٣٠٩ هـ

رئيس المحكمة

ختم

هذه الصورة طبق الأصل

كاتب الحسابات

ختم

٧- محكمة مصر الإبتدائية الأهلية بإسم حضرة الشيخ محمد عبده

صورة إفادة من نظارة الحقانية لمحكمة مصر الإبتدائية الأهلية فى ٦ يناير ٩٣ نمره ٣ بمقتضى الدكرتيو الصادر بتاريخ ٣ جمادى الثانى ٣٠٩ / ٣ يناير ٩٣ عن حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة المنصورة الإبتدائية الأهلية قاضياً بالمحكمة رياسة حضرتكم بدلاً من حضرة محمود صادق سالم أفندى الذى نقل إلى محكمة المنصورة المختلطة فبناء عليه لزم تحريره ليتنبه بإعتماد قيد الموصى إليه على هاته الوظيفة بمربوطها إعتبارا من التاريخ التالى لرفته من محكمة المنصورة وبتاريخه تحرر لتلك المحكمة بما لزم عن ذلك

ناظر الحقانية

ختم

* * * * *

صورة إذن من محكمة مصر الأهلية إلى إقليم الحسابات فى ١١يناير٩٣ بناء على إفادة نظارة الحقانية نمرة ٣ وبناء على ما ورد من محكمة المنصورة فى ٧يناير ٩٣ نمرة١٤ بمقتضى قيد حضرة الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة المنصوره الإبتدائية قاضياً بهذه المحكمة بدلاً من حضرة محمود صدقى سالم أفندى وذلك إبتداء من يوم الخميس ٧يناير ٩٣

٨- كشف بيان بمدة خدامة حضرة الشيخ محمد عبده القاض بالمحكمة فى ١٨٩١ ومقدار ماهيته وما عومل به من نحو اليوم الإحتياطى والتأشيرات الواقعة أمام اسم حضرته فى السنة المذكورة .

	يوم	شهر
أولاً : مدة خدمة حضرته هى ١٧	٩ من ١٥ مارس سنة ١٨٩١ لغاية ديسمبر سنة	
تاريخه .		

ثانياً : مقدار ماهيته ٣٥ جنيه وجارى أستقطاع اليوم الأحتياطى منه بواقع المائة خمسة .

ثالثاً : التأشيرات الواقعة أمام اسم حضرته فى السنة المذكورة هى كالأتى :

أولاً : حضرته تعين قاضياً بالمحكمة من ١٥ مارس سنة ٩١ بدلاً عن المرحوم حسن أفندى على نقلا من وظيفة نائب قاض بمحكمة بنها بمقتضى الدكريتو الصادر بتاريخ فى التاريخ المذكور الوارد عن ذلك وعن قيد حضرته بتقديم الماهية لحينا يتحرر منها للمحكمة بافادتها نمرة ٣٧.

ثانيا : أعطى لحضرته ١٣ جنيه كمالة مربوط وظيفته من ١٥ مارس سنة ٩١ تاريخ تعيينه فيها بمقتضى قرار مجلس النظار فى ٣٦ مارس سنة ٩١ الوارد عن ذلك مكاتبة الحقانية للمحكمة نمرة ٤٩ واذن حضرة رئيسها فى ٣١ منه نمرة ١٤٣.

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الكشف بناء على طلب جناب النائب العمومى بافادته لرياسة النيابة رقم ١٨ يناير ٩٢ نمرة ٣٥.

كاتب الحسابات باشكاتب المحكمة

* * * * *

٩- كشف من محكمة مصر الابتدائية الأهلية باسم حضرة الشيخ محمد عبده

حضرته قاض بالمحكمة درجة أولى نمرة ٩ بماهية شهرى ٤٠ جنيه يستقطع منه الاحتياطى بواقع المالية خمسة وبالمدة من أول يناير ٩٤ لغاية ديسمبر ٩٤ .

تأشر بالتصريح لحضرته باجازة اعتيادية شهر واحد و٢٤ يوما فى ٨ أغسطس ٩٤ ضمن أمر الحقانية رقم ٧ يونيه سنة ٩٤ نمرة ١١٠ اعتبرت اجازته فى ١٥ يوليه سنة ٩٤ كما تحرر فى المحكمة للحقانية فى ١٢ يوليه ٩٤ نمرة ٧٥.

وحضر فى ٩ أغسطس ٩٤ وكتب للحقانية عن اليوم الزايد عن الاجازة وصدر أمرها فى ٤ سبتمبر ٩٤ باعتماد اليوم المذكور اجازة اعتيادية وبخلاف ذلك لم يوجد تأشيرات .

كاتب الحسابات

التوقيع

١٠- ملف معاش الشيخ محمد عبده.

ط فدان

أملك منزلي الكائن بالشارع الاسماعيلي التابع لثمن السيدة زينب وأملك ١٣ ٣٤ و ٧ فدان بطريق الرهن بعضها واقع في زمام محلة نصر والبعض الاخر واقع في زمام لقانه وكلا البلدين تابع لمركز شبراخيت بمديرية البحيرة.

٢٩ نوفمبر ١٨٩٦ التوقيع

محمد عبده

ولا أملك ولا أشتغل أرضا ولا عقارا غير ذلك لا بالايجار ولا غيره من أسباب الاستغلال

٢٩ نوفمبر سنة ٩٦ محمد عبده

* * * * *

١١- صورة أمر كريم صادر إلى عطوفتلو رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٣١٧ ٣ يونيو ١٨٩٩ نمرة ٣

قد اقتضت ادارتنا انفصال حضرة الشيخ حسونة النواوي من وظيفتي مشيخة الجامع الأزهر وافتاء الديار المصرية وتوجيه وظيفة مشيخة الجامع المشار إليه إلى عهدة حضرة الشيخ عبد الرحمن القطب النواوي ووظيفة افتاء الديار المصرية إلى عهدة حضرة الشيخ محمد عبده وصدر لكل منهما أمرنا بما ذكر.

وهذا العطوفتكم للمعلومية واجراء ما يقتضي لذلك مع اخطار من يلزم به كما اقتضته ارادتنا.

* * * * *

١٢- إلى ادارة الخزينة العمومية.

حيث إنه بعد أن صدر الأمر الكريم لمجلس النظار رقم ٣ يونيه سنة ١٨٩٩ نمرة ٣ بتوجيه وظيفة مشيخة الجامع الأزهر إلى الشيخ عبد الرحمن القطب النواوي ووظيفة افتاء

الديار المصرية إلى الشيخ محمد عبده قد قرر مجلس النظار بجلسته المنعقده يوم ٢١ يونيه ١٨٩٩. تقرير راتب وظيفة المشيخة ستين جنيه شهري وراتب وظيفة الافتاء ٧٠ سبعين جنيه شهري والمعلوم أن الموجود في ربط الخدامات المتنوعة في سنة ١٨٩٩ الحاضرة هو مبلغ ٧٠ سبعين جنيه شهري فالستين جنيه يعين علاوتها على هذا الربط بالنقل كالآتي خمسين جنيه من ربط ميزانية نظارة الحقانية مرتب وظيفة افتاء النظارة التي ألغيت والعشرة جنيه من ربط ميزانية المحكمة الكبرى وهي التي كانت تعطى لحضرة السلف بصفة مرتب شخصي وفي تاريخه صار اخطار نظارة الحقانية بذلك وعليه يعتمد رفت الشيخ حسونة النواوي لغاية ٢ يونيه سنة ١٨٩٩. وقيد حضرة عبد الرحمن بوظيفة المشيخة من ٣ يونيو سنة تاريخه بماهية ستين جنيه مصري شهريا يستقطع منها الاحتياطي بواقع المائة ثلاثة وثلث وقيد الشيخ محمد عبده بوظيفة الافتاء من ٣ يونيو بماهية ٧٠ سبعين جنيه مصري شهريا يستقطع منها الاحتياطي باعتبار المائة خمسة وطيه الأوراق ٤ أربعة.

صفر ١٣١٧ هـ – يونيو ١٨٩٩م

ناظر مالية

أول يوليو ١٨٩٩

صادر بسجل

* * * * *

١٣ فضيلتلو الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية.

قد كلفني مجلس النظار أن أخبر حضرتكم بأن الحكومة تضمن لكم الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية في حالة استقالتكم أو اقالتكم من وظيفة افتاء الديار المصرية التي عينتم لها ولزم تحريره إلى فضيلتكم اشعارا بذلك.

٢٦ محرم ٣١٧ ٥ يونيه ٩٩

رئيس مجلس النظار

نمرة ٧ سايرة

* * * * *

ناظر الحقانية عطوفتلو افندم حضرتلرى

المسطر بعاليه صورة ما ورد لنا من رياسة مجلس النظار بضمان الحكومة لنا الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالتنا أو اقالتنا من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عينا لها فأرجو من عطوفتكم صدور الاذن بحفظ ذلك بملف مدد خداماتنا لمعاملتنا بموجبه عند اللزوم.

أفندم ٥ يونيو ١٨٩٩

محمد عبده

* * * * *

-

١٤- حقانية ناظر سعادتلو أفندم حضرتلرى

بناء على مكاتبة النظارة فى ٣٦ يونيه ٩٩ نمرة ١١٩ مرسل مع هذا كشف بمدة خدامة فضيلتلو الأستاذ الشيخ محمد عبده بمحكمة الاستئناف بالبيان المطلوب أفندم.

٣٠ صفر ١٣١٧

بالختم وكيل محكمة الاستئناف

ولتر بوند

كشف عن مدة خدامة حضرة فضيلتلو الأستاذ الشيخ محمد عبده نمرة ٣٧ قاض بمحكمة استئناف مصر الأهلية من ابتداء أول يناير سنة ١٨٩٩ لغاية ٤ يونيه من تاريخه.

أيام	شهور	سنة
٤	٥	٦

جارى خصم خمسة فى المائة من ماهية حضرته نظير المعاش ومؤشر بفصله من وظيفة القضاء لغاية ٤ يونيه سنة ٩٩ لتعيينه مفتيا للديار المصرية الصادر عن ذلك افادة الحقانية فى ٥ منه نمرة ٩٣.

على الوجه المشروح تحرر هذا

٣٨يونيه ١٨٩٩

باشكاتب المحكمة

التوقيع

* * * * *

١٥- رياسة مجلس النظار

قلم عربى

حقانية نظارة سعادتلو أفندم حضرتلرى

قد حررنا إلى حضرة الشيخ محمد عبده بناء على ما قرره مجلس النظار بان الحكومة تضمن له الرجوع إلى وظيفة قاض بمحكمة الاستئناف الأهلية فى حالة استقالته أو اقالته من وظيفة افتاء الديار المصرية التى عُين لها ولزم تحريره لسعادتكم اشعارا بذلك

أفندم . رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

٣ صفر سنة ١٣١٧ ١٠ نوفمبر ١٨٩٩

* * * * *

١٦- كشف عن مدد خدامة الشيخ عبده مفتى الديار المصرية بهذه الوظيفة نقلا فى نظارة الحقانية (محكمة الاستئناف الأهلية)

أيام	شهور	سنة	
٢٨	٦		- مدة من ٣ يونيه ١٨٩٩ تاريخ تعيينه بوظيفة مفتى بماهية شهرى ٧٠ جنيه يستقطع منها الاحتياطى خمسة المائة وقدره هو بدلا عن الشيخ حسونة النواوى محسوبا من ربط مصروفات الخدامات المتنوعة فصل ثالث مرتبات نظير وظائفها لغاية ديسمبر ٩٩.
		١.	سنة ١٩٠٠ من يناير لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٠ ونقل على خزانة الحقانية من يناير ١٩٠٠ ضمن قسم خاص خدمة الافتاء وماهية شهر ديسمبر ١٩٠٠ ستصرف من مربوط هذه الميزانية والماهية المرفوق عليها ٧٠ جنيه . يستقطع منها المائة خمسة.
٢٨	٦	١	

فقط سنة وستة شهور وثمانية وعشرون يوما لا غير

ديسمبر ١٩٠٠

* * * * *

١٧- حقانية ناظرى عطوفتلو أفندم حضرتلرى

قد عزمت بمشيئة الله على السفر خارج القطر فى يوم ١٣ الجارى لمشاورة الأطباء فيما اعترانى من المرض والمعالجة وربما استغرق ذلك إلى أوائل أكتوبر المقبل سنة ١٩٠٥. وقد أنبت عنى حضرة الشيخ حسن البنا مفتى نظارة الحقانية فيما يلزم نحو ما يؤخذ فيه رأينا فى الأحكام الجنائية. وكذلك أنبت حضرة عثمان مرتضى بك رئيس قلم عربى نظارة الحقانية فى امضاء استمارات الماهيات وذلك مدة غيابى
واقتضت احاطة عطوفتكم بذلك.

مفتى الديار المصرية

التوقيع بخط يده

محمد عبده

تحريرا فى ١٠ يونيه ١٩٠٥

* * * * *

١٨- نظارة المالية

قسم الادارة

صورة أمر عالى صادر من نظارة المالية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٠٥ نمرة ٣.

الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية استرحم الجناب العالى الخديوى فى عدم حرمانه من حساب مدة خدمته بالحكومة السابقة على صدور الأمر العالى نظارة الداخلية فى ٨ شوال سنة ١٣٠٦ نمرة ٣ بالعفو عنه مدة حكم التجريد والنفى وحيث إن التماس الشيخ المومى إليه قورن بمساعدة الجناب الخديو الفخيم فأصدرنا هذا لسعادتكم للمعلومية بذلك والترخيص بحسبان مدة خدمته المذكورة عند الاقتضاء إن لم يكن لذلك مانع آخر.

صورة طبق الأصل

محمد بكر

* * * * *

١٩-نظارة المالية

مراقبة المحاسبة العمومية

نمرة ٦٨

بخصوص حساب مدة لحضرة الشيخ محمد عبده المفتى

حقانية ناظر سعادتلو أفندم حضرتلرى

صدر للمالية أمر من عطوفتلو قائمقام خديو رقم ١٨ يونيه ١٩٠٥ نمرة ٣ بأن الجناب الخديو الفخيم أجاب التماس حضرة الشيخ محمد عبده المفتى للديار المصرية حسب مدة خدمته بالحكومة السابقة على الأمر العالى الصادر للداخلية فى ٨ شوال سنة ١٣٠٦ نمرة ٣ بالعفو عنه فى مدة حكم التجريد والنفى وأن تحسب مدة خدمته المذكورة عنها الاقتضاء ان لم يكن ذلك مانع آخر. فبناء عليه تقرر ترقيمه لسعادتكم للاحاطة بما ذكر والتكرم بتكليف حضرة الشيخ المومى إليه يدفع قيمة الفرق بين اليوم الاحتياطى والمالية عن تلك المدة على الماهيات التى استولى عليها فيها حتى تحقق انه اقضاها فى الخدمة قبل بلوغه سن ١٨ حسب أحكام قانون ٣١ يونيه سنة ٨٧ العامل به وها هى صورة الأمر الصادر عنه ذلك مرفق بهذا لوضعها فى دوسيه خدامة حضرته افندم.

٣٢ يونيه سنة ١٩٠٥

التوقيع مراقب المحاسبة العمومية

* * * * *

٢٠- مذكرة بقلم المستخدمين

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد عبده قال لسعادة عثمان مرتضى بكإن أول دخوله فى الخدمة كان فى سن ٣٨ سنة تقريبا (أى بعد سن ١٨ سنة وقبل ٣٥ سنة) وان ميلاده كان فى سنة ٦٤ هلالية والظاهر أن هذه السنة لم يكن لها دفاتر مواليد.

ونظرا لحالته المعلومة الآن لم يكن تطبيق القانون المالى من حيث الكشف الطبى بمعرفة القومسيون. وقد أشار سعادة عثمان مرتضى بحفظ هذه المذكرة فى دوسيه حضرة الأستاذ للرجوع إليها وقت اللزوم.

١١ يوليو ١٩٠٥

* * * * *

٣١- إلى قلم ادارة المستخدمين

حيث إن المرحوم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية توفى بالاسكندرية ودفن بمصر يوم ١٢ يوليو ١٩٠٥ فيقتضى فصله من هذه الوظيفة لغاية التاريخ المرقوم والتأشير بذلك امامه بالسجل ودرجه بكشف التعديلات وحفظ هذا بملف خدمته.

ناظر الحقانية

فؤاد ابراهيم

تحريرا بالاسكندرية فى أغسطس ١٩٠٥

جمادى الأول ١٣٢٣

* * * * *

٣٢- توكيل

أنا رضا حماده كريمة الحاج سعد حماده أحد أهالى بيروت وزوجة المرحوم الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية الموقعة على هذا قد وكلت حضرة محمد أفندى على الموظف بقلم المعاشات بوزارة المالية فى استلام مرتبى الشهرى من الروزنامة المخول لى صرفه عن زوجى المرحوم المذكور قيمة ما أستحقه عن خزينة المالية وصرحت لحضرته بصرف هذا المبلغ شهريا بالنيابة عنى والتوقيع على اذن الصرف بالنيابة عنى بدون احتياج لحضورى وحررت هذا توكيلا بذلك.

للاعتماد بموجبه

رضا حماده

حرم المرحوم الشيخ محمد عبده

مفتى الديار المصرية

التوقيع بالختم

يعتمد هذا التوكيل ويتأشر به على السجل والسركى.

* * * * *

٣٣- مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

تتشرف حرم المرحوم الشيخ محمد عبده وابنتاه القاصرة والعاجزة بأن تعرض على سعادتكم ما يأتى . ان مورثنا المرحوم الشيخ محمد عبده لم يترك لنا ما يقوم بحاجات معيشتنا الضرورية نظرا لاشتغاله فى مدة حياته بمنافع الناس العمومية وتفضيلها على شئونه الخصوصية ، وان المعاش الذى نستحقه من بعده زهيد جدا لا يزيد عن السبعة جنيهات ولما كانت مراحم سعادتكم وشفقة عنايتكم لا تسمح بتركنا نحتاج إلى الضرورى من العيش فقد التجأنا لسعادتكم نلتمس من مراحمكم الكريمة أن تقرروا لنا معاشا من احسانات الحكومة يفى بمعيشتنا ويقضى حاجتنا والله يديم لنا سعادتكم ملجأ البائسين وعضد القاصدين .

أفندم

حرم المرحوم الشيخ وابنتاه

* * * * *

٣٤- نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

نمرة ٣٣٢

محافظ مصر سعادتلو أفندم

تقدم طلب عن المعاش من حرم المرحوم الشيخ محمد عبده الذى كان مفتى الديار المصرية وحيث إن الطلب المذكور يلزم أن ترفق به شهادة ورثاه المتوفى عنهم فنأمل من سعادتكم التنبيه بالاستحصال عن تلك الشهادة واستيفائها طبقا للتعليمات الموجودة بالمحافظة. وتلاحظ التوقيع بها ان كانت حرمه استمرت فى عصمته من وقت زواجها لحد وفاته ولم يكن لها مرتبات بالحكومة مطلقا أو غير ذلك مع تكليف الورثة بتقديم تذكرتى ميلاد أو تطعيم الجدرى الخاصتين بكريمتى المرحوم وإيضام تاريخى ميلادهما من واقع ذلك ويفاد على وجه السرعة .

تحريرا بمصر رمضان ١٣٢٣

نوفمبر ١٩٠٥

مراقب الحسابات العمومية

* * * * *

٣٥- شهادة اثبات وراثة

نشهد ان المرحوم الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية سابقا توفى إلى رحمة الله تعالى يوم ١١ يوليه ١٩٠٥ وأن ورثته الشرعيين هم زوجته الست رضا حماده بنت المرحوم سعد حماده وأنها بقيت على عصمته إلى أن توفى وهى باقية إلى الآن على قيد الحياة وبدون زواج وكريماته الأربع من الست عائشة القاصر وسنها الآن إحدى عشر سنة من زوجته المذكورة والست مريم العاجزة البالغ سنها نحو ثلاثين سنة وهى لعجزها لم تتزوج للآن والست هانم المتزوجة بحضرة محمد بك يوسف المحامى وتوفيت بعد وفاة المرحوم والدها وكريماته الثلاثة الأخيرات مرزوقات له من زوجة أخرى متوفاة قبل وفاته . واخواته لأبيه وهن الستات زينب ولطيفة وفاطمة . وليس له ورثة خلاف من ذكروا ، وقد تحررت هذه الشهادة بما ذكر وبأن الزوجة المذكورة الست رضا بقيت على عصمته لحين وفاته ولم تتزوج إلى الآن ، وأن عائشة كريمته سنها احدى عشر سنة وأن كريمته مريم كفيفة البصر وبكر خالية من الأزواج إلى الآن وكلهن مقيمات بمصر وان الست رضا الزوجة استمرت فى عصمته من ابتداء سنة ١٨٨٧ أفرنكية إلى حين وفاته وانها خالية من الحمل وليس لها مرتبات فى الحكومة ولا غيرها وأن - المرحوم توفى فى التاريخ المذكور عن ورثته المتقدمة بياناتهم ، كما ان كريمته الست عائشة ولدت بشارع الاسماعيلى بقسم السيدة زينب .

كاتبه

عبد الكريم سليمان

عضو المحكمة العليا الشرعية

تحريرا فى ٩ نوفمبر ١٩٠٥

* * * * *

٣- ملف عبد الله أفندى النديم (أوراق ربط المعاش)

أولا : تعريف بمحتويات الملف:

يعد هذا الملف ملفا سياسيا وليس ملفا وظيفيا فقد قرر مجلس النظار فى ١٥ يونيو ١٨٩٣ ترتيب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله النديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا ما دام يكون مقيما خارجا من الديار المصرية وما دام لا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا ، وأن يصرف له أيضا مبلغ أربعمائة جنيه إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفريته . وقبل أن يغادر النديم القاهرة إلى يافا وكّل عنه بنك الكريدى ليونه فى صرف معاشه المرتب له من قبل الحكومة المصرية ابتداء من شهر يوليه ١٨٩٣ وتوصيله إلى يافا أو غيرها حسب اخطاره له عن الجهة التى يكون فيها.

وعندما أمر السلطان العثمانى باخراج النديم من يافا ونقله إلى الآستانة تعثر صرف معاش النديم فكتب عدة مراسلات إلى البنك امتدت نحو خمسة أشهر للاستعلام عن أسباب توقف الصرف حتى علم أن السبب فى ذلك هو أن نظارة المالية تطلب شهادة من محل إقامته الجديد بأنه موجود به فطلب النديم من مندوب الخديو بالاستانة مخاطبة عطوفتلو ناظر المالية المصرية بتقديم الشهادة وطلب صرف المستحق له .. لبنك الكريدى ليونه بمصر وقد تم ذلك . [1] وفى مساء ليلة العاشر من أكتوبر١٨٩٦ توفى النديم بالاستانة بعيدا عن وطنه وأهله ولما لم يكن لديه أولاد على قيد الحياة فقد انحصر ميراثه الشرعى فى والدته الحاجة ريسة بنت على بن على عوض وفى أخيه شقيقه من أمه وأبيه عبد الفتاح افندى نديم.

١- للتفاصيل انظر : د. عبد المنعم الجميعى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ١٨٤٣-١٨٩٦ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٠.

ثانيا : وثائق الملف:

-ملف عبد الله افندى نديم[1]

بيان الأوراق المختصة بوفاة المرحوم عبد الله افندى نديم وصرف باقى معاشه لورثاه لغاية أيام حياته المقتضى حفظهم مع أذن معاشه بملف يونيو ١٨٩٣.

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات نمرة ٤٣٢

مالية ناظرى سعادتلو افندم حضرتلرى

قرر المجلس بجلسته المنعقده يوم الخميس ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ الموافق أول ذى الحجة سنة ١٣١٠ أن يرتب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله افندى نديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا شهريا ما دام يكون مقيما خارجا عن الديار المصرية ، وما دام لا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا وأن يصرف له أيضا مبلغ أربعمائة جنيه مصرى إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفرينته ولأجل الإجراء على وجه ما ذكر بادرنا بتبليغ قرار المجلس لسعادتكم ، ولكم منى مزيد الاحترام افندم. رئيس مجلس النظار

4ذى الحجة ١٣١٠ مصطفى رياض

18يونيـــو ١٨٩٣

ورد فى ١٨ يونيه سنة ٩٣ (٤ الحجة ٣١٠)

فى ٢٠ يونيو ١٨٩٣.

تحرر بمعرفة ادارة الخزينة العمومية

إذن بصرف مبلغ الأربعمائة جنيه.

فى ٢٠ يونيو ١٨٩٣.

١- دار المحفوظات العمومية : ملف خدمة وربط معاش عبد الله أفندى نديم

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العامة

قلم صرف المعاشات

اعلان

إلى كاتب دفتر خانة ادارة الخزينة العمومية

المرجو حفظ الأربعة أوراق مرفوقة مع إذن قيد معاش عبد الله افندى نديم المحفوظ بطرفكم بملف ٢ يونيو ٩٣ من ضمن تسليمات يونس افندى محمد.

٣٠ مايو ١٨٩٤. ناظر ادارة الخزينة العمومية

بطرس مشاقه

نظارة المالية مسلسله

ادارة عموم الحسابات المصرية ٢٥ ٢٣٤٥

قيد ضمن معاشات خدمة ملكية مصر

* * * * *

قـــــرار

وردت للمالية افادة من مجلس النظار رقم ١٨ يونيه ١٨٩٣ نمره ٩٩ بأنه تقرر بجلسته المنعقدة يوم الخميس ١٥ الجارى أول الحجة سنة ١٣١٠ ترتيب معاش من طرف الحكومة إلى عبد الله افندى نديم قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا ما دام يكون مقيما خارجا عن الديار المصرية وما دام لا يشتغل بشىء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسيا ولا أدبيا وأن يصرف له أيضا مبلغ ربعمائة جنيه مصرى إعانة على تسديد ديونه ومصاريف سفرينه فلذا اقتضى قيد مبلغ الخمسة وعشرون جنيها مصريا باسمه معاشا شهريا اعتبارا من خمسة عشر يونيه ١٨٩٣ محسوبا ذلك من ميزانية المعاشات واستمرار صرفه إليه يكون حسب الشروط الموضحة آنفا وطيه افادة المجلس ، فى ٢١ يونيه ١٨٩٣

التوقيع بالختم (ناظر ماليه)

بطرس غالى

قيد بالسجل العمومى ضمن نوعه فى ٢١ يونيه ١٨٩٣.

خطاب من عبد الله النديم إلى قبوكتخدا مصر

قبوكتخدا مصر سعادتلو أفندم حضرتلرى

أقدم لسعادتكم أنى مصرى الموطن وبحسب مقتضيات ظروف الأحوال رأت الحكومة المصرية أن أكون مقيما خارجا عن وطنى الآن ورتبت لى معاشا شهريا قدره ٣٥٠٠ قرشا وكنت استوطنت يافا من بلاد الدولة العلية ووكلت بنك الكريد ليونه فى توصيل معاشى إلىّ وقد أوصلنى شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٨٩٣ ثم تحولت عن يافا وجئت إلى الآستانة العلية وبعد مخاطبات طويلة بينى وبين شعبة البنك بيافا امتدت نحو خمسة أشهر علمت أخيرا أن المالية المصرية تطلب شهادة وجود من محل إقامتى هنا فمر فوق بهذا شهادة الوجود مختومة من أمام ومختارين محله سنان باشا بجهة بشكطاش بالآستانة ومصدق عليها من دائرة بلدية القسم الرابع هنا والأمل مخابرة عطوفتلو ناظر المالية المصرية بتقديم الشهادة وطلب صرف المستحق لنا من سبتمبر سنة ١٨٩٣ إلى الآن لبنك الكريد ليونه بمصر لتوصيله لسعادتكم هنا ونحن نستلمه منكم وهكذا يكون الصرف مستمرا للبنك المذكور لتوصيله إلينا بواسطة سعادتكم ما دمنا بالآستانة العلية وفى كل ثلاثة أشهر نقدم الشهادة اللازمة حسب الأصول المتبعة أفندم.

٣١ ش ١٣١١ كاتبه

عبد الله النديم

التوقيع باليد والختم الادريسى

* * * * *

تـــوكـيـــل

أنا الواضع اسمى وختمى فيه أدناه عبد الله النديم الادريسى ابن المرحوم السيد مصباح الادريسى الحسنى الاسكندرى المسلم العثمانى المقيم الآن بيافا التابعة إلى لواء القدس الشريف قد وكلت وأقمت مقام نفسى وعوضا عن شخصى بنك الكريدى ليونه الموجود بمصر القاهرة فى قبض واستيلا معاشى المرتب لى من قبل الحكومة المصرية السنية البالغ قدره خمسة وعشرين جنيها مصريا فى كل شهر من ابتداء شهر يوليو

سنة ٩٣ ثلاث وتسعين وذلك بمقتضى قرار مجلس النظار الرقيم ١٥ يونيه سنة ٩٣ وبموجب سركي نظارات المالية الجليلة المصرية المؤرخ في يونيه سنة ٩٣ وبه نمرة السجل العمومي ٢٣٤٥ لامضاء وختم عطوفتلو بطرس باشا غالي ناظر المالية المصرية والبنك مكلف بارسال مرتبي الشهري وتوصيله إلى بيافه أو بغيرها حسب اخطاري له عن الجهة التي أكون فيها ولاعلام توكيل البنك عني في قبض معاشنا واعطائه سند الوصول نيابة عنا حررت ضمن التوكيل الاجراء التصديق عليه مظرف محرر مقاولات محكمة بدايت بيافه لاعتماده والعمل بما فيه تحريرا في ١٩ أغسطس.

التوقيع بخط اليد عبد الله النديم الادريسي

حضر بالدار يوم تاريخه أدناه صاحب الفضيلة عبد الله افندي نديم العثماني الاسكندري المقيم ببيافه وأقر لدي بوضع امضائه وخمسة الموضوعين بزيل هذه الوكالة وطلب مني التصديق عليها بحضور شاهدي الحال العارفان بذاته.

* * * * *

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية

قلم صرف المعاشات

ديوان تركي خديو رئيس سعادتلو أفندم

الشهادة المحررة بوجود عبد الله أفندي نديم الوارده برقق افاده سعادتكم طيه نمره ٨ لم تكن كافية لأن شرط استمرار صرف مبلغ ٣٥ جنيه الذي ترتب له بمقتضى قرار مجلس النظار هو ما دام يكون مقيما خارجا عن الديار المصرية ولا يشتغل بشيء ولا ينشر شيئا مما يتعلق بأحوال الديار المصرية لا سياسي ولا أدبي فعلى ذلك يلزم أن الشهادة التي تتقدم بوجوده على قيد الحياة من الجهة المتوطن بها تكون واضحة شروط استمرار الصرف فعليه اقتضى تحريره لسعادتكم وطيه الشهادة والتذكرة الواردة منه وافادة سعادتكم السالف ذكرها أفندم. مارس سنة ١٨٩٤

رمضان سنة ١٣١١

بأمر عطوفتلو أفندم الناظر يكتفي بالشهادة التي يقدمها المذكور بوجوده على قيد

الحياة واقامته بالآستانة لاعتماد الصرف . ١٩ مـــارس ٩٤

بطرس مشاقـه

مراقب حسابات مصرية عزتلو أفندم

ان شقيقي المرحوم السيد عبد الله نديم كـان مرتبـا لـه من الرزنامـه خمسة وعشرون جنيها مصريا شهريا وكان موكلا عنـه لاستيلائها بنـك الكريدي ليونـه بمصر وحيث انه توفي عني وعن والدته نلتمس من عزتكم طلب المرتب المذكور من البنـك المحكي عنه وصرفه إلينا من المالية هو وباقي ما يستحق لغاية وفاته . شقيق الفقيد

عبد الفتاح نديم

مليم جـ

تحرر إلى قبوكتخداشي الحضرة الفخيمة بالآستانة في ٦ أبريل ٩٧ يطلب الافادة عن تاريخ وفاته والى البنك الكريدي بارسال قيمة مرتب شهر سبتمبر ٩٦ والسركي

مبلغ ٢٤,٥٩٥ المتبقي من معاش المرحوم عبد الله افندي نديم بالبنك الكريدي لغاية سبتمبر سنة ٩٦ ورد بخزينة المالية من طرف البنك بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٧ نمر ٣١٥ وتسلم ليد مندوب البنك

تحرر جواب للبنك الكريدي في ١٠ أبريل ٩٧ بارسال المبلغ بطرفه

وردت افادة من جناب قبوكتخداشي في ١٠ مايو ٩٧ نمرة ١٥ بأن عبد الله افندي نديم توفي في يوم ١٣ أكتوبر ٩٦.

* * * * *

إلى نظارة المالية

سعادتلو أفندم حضرتلري

ردا على افادة المالية المؤرخة في ٦ أبريل ٩٧ نمره ٨٣٣ نفيد سعادتكم أنه بالاستعلام من جهة الاقتضاء بالآستانة عن تاريخ وفاة المرحوم عبد الله أفندي نديم قيل إن المومى إليه توفي في أول تشرين أول سنة ٣١٢ وهذا التاريخ يوافق ١٣ أكتوبر ٩٧.

بناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم اشعار بما ذكر أفندم.

يعتمد التأشير بالرفت لغاية ١٣ أكتوبر ٩٦

اعلام شرعي خالي عن وضع مبلغ (قاضي ثغر اسكندرية)

ثمنه خمسة قروش محمود الجزيري

بالمحكمة الشرعية بثغر الاسكندرية لدينا بحضرة كل من محمد أفندي بركات ابن خليل بركات بن ابراهيم بركات الساكن بالمحمودية شياخة درويش خليل والشيخ داود علي الفقي ابن علي بن داود الساكن بالخط والشياخه المذكورين أعلاه لدينا عبد الفتاح أفندي نديم ابن المرحوم الحاج مصباح ابن ابراهيم الساكن بالخط والشياخه المذكورين وبعد تحقق معرفته عينا واسما ونسبا بشهادة من ذكر أشهد علي نفسه عبد الفتاح أفندي نديم المذكور طالبا مختارا بأنه في مساء يوم عاشر أكتوبر سنة ٩٦ الموافق ثالث جماد أول سنة ١٣١٤ توفي بالآستانة العلية ودفن في يوم رابع جماد أول سنة ٣١٤ الموافق ١١ أكتوبر سنة ٩٦ أخيه شقيقه المرحوم السيد عبد الله أفندي نديم ابن المرحوم الحاج مصباح ابن ابراهيم المذكور وانحصر ميراثه الشرعي في والدته الحاج ريه بنت علي بن علي عوض وفي أخيه شقيقه من أمه وأبيه المذكور وهو عبد الفتاح أفندي نديم المشهد المذكور فقط من غير شريك ولا وارث له سواهما وقد شهد كل من الشاهدين المذكورين أعلاه بجميع ما ذكر على الوجه المشروح وأن المتوفي المذكور كان قبل وفاته متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده وذلك بعد أن وردت افادة منه لنظارة الحقانية رقم ٣٤ يونيه ٩٧ نمره ١٣٦ بأنه بمخابرة محافظ الاسكندرية بما لزم عما يرغبه عبد الفتاح أفندي نديم ووالدته الملتمسين التصريح للمحكمة باثبات وراثتهما إلى المرحوم السيد عبد الله نديم القائلين بوفاته بالآستانة العلية عنهما علم محاولات به افادتها رقم ١٢ يونيه سنة ٩٧ نمره ١١ والأوراق مرفوقها أن السيد عبد الله نديم المذكور كان قبل وفاته متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده وأن ورثته هو شقيقه ووالدته المذكورين المقيمين باسكندرية ولم يعلم له تركه وحيث إن محل توطنه قبل سفره الآستانة العلية المتوفى بها وميلاده هو اسكندرية فحينئذ صارت المحكمة هي

المختصة بنظر مادة الوراثة المذكوره صدر ذلك بمعرفة من ذكر ورسم ذلك ٦٠٠ مليما ورد فى ١٥ يوليه سنة ٩٧ (١٥ صفر ٣١٥ نمره ٣٠٤/٣٧)

سجلت فى ١٨ يونيه سنة ٩٧ (١٨ صفر ٣١٥)

بوجه ٦٥

محمد شفيق

حقانية ناظرى عطوفتلو أفندم حضرتلرى

بناء على ما تحرر من نظارة الحقانية لمحكمة الاسكندرية الشرعية نمره ١٣٦ قد أثبتنا وراثتنا لمورثنا المرحوم السيد عبد الله نديم بمقتضى الاعلام مرفوقه وحيث إن لنا مبلغ بالمالية باقى بها من استحقاق مورثنا المذكور وبطلبه منها لم يقبل إلا إذا كان الاعلام محررا على الطريقة القديمة فنلتمس مخابرة المالية باعتماده والصرف إلينا من خزينة محافظة الاسكندرية.

أفندم

أول سبتمبر سنة ١٨٩٧

والدة المتوفى شقيق المتوفى

عنها عبد الفتاح نديم عبد الفتاح نديم

ورد فى ٤ سبتمبر ١٨٩٧

* * * * *

وثيقة رقم ٥/٢٢٣

بشأن عدم قبول المالية للاعلام الشرعى

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضرتلرى

العريضة المرفوقه تقدمت للحقانية بامضاء شقيق المرحوم السيد عبد الله نديم عنه وعن والدته بالتضرر من عدم قبول المالية الاعلام الشرعى الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية بوراثتهما للمتوفى إلا إذا كان الاعلام محررا على الطريقة القديمة ومرغوب مخابرة سعادتكم باعتماده وحيث إنه بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٨٩٧ رقم ٣٥٠ كتب للمالية فى شأنه اعلام من هذا القبيل بأن الحقانية أصدرت منشورا للمحاكم الشرعية بجواز تحرير شهادات بتحقق وفاة من يتوفى عن ورثته ليس فيهم منازع

وعلى ذلك جرت المحكمة الشرعية المذكورة من عهد صدور المنشور المحكى عنه وانه إذا كانت المالية غير مكتفية بذاك الاعلام وكان يوجد هناك منازع فى الوراثة.

فبناء عليه لزم ترقيمه لسعادتكم بما ذكر وطيه العريضة والاعلام الشرعى.

٧ سبتمبر ١٨٩٧

١٠ ربيع آخر ١٣١٥

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

ادارة الخزينة العمومية بخصوص اشهار ثبوت وراثة ورثة عبد الله افندى نديم

قلم صرف المعاشات

نمره ٢٣٧ – ٧٥أ وثيقة ١٦٠/٣

حقانية وكيلى سعادتلو أفندم

ردا لما ورد من نظارة الحقانية رقم ٧ سبتمبر الجارى نمره ٣٩٠ محاسبة تفيد النظارة ان الاعلام الشرعى الصادر من محكمة الاسكندرية بالاشهاد عن ورثة المرحوم عبد الله أفندى نديم تراءى به ملاحظات:

أولا : مذكور به انه توفى بالاستانة العلية فى مساء ليلة عاشر أكتوبر ١٨٩٦ ودفن فى يوم ١١ شهر ٥ على أن الوفاه حصلت فى أول تشرين الأول سنة ١٣١٢ موافق ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦ كما ورد بافادة جناب قبوكتخدا الحضرة الفخيمة الخديوية بالآستانة رقم ١٠ مايو سنة ٨٩٧ نمره ١٥.

ثانيا : مذكور بالاعلام ان عبد الله افندى نديم قبل وفاته كان متوطنا باسكندرية محل ميلاده على أن المعلوم لدى العموم بأنه لحد قيامه من القطر المصرى كان متوطنا بمصر فبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لسعادتكم نرجو بعد الاحاطة إذا كان مع وجود تلك الملاحظات يعتمد قبول الاعلام المثنى عنه وصرف مبلغ ٣٥,٤٣٨ باقى مرتب المرحوم عبد الله افندى نديم لشقيقه ووالدته يكرم بالافادة والاّ فيتنبه باجراء المستلزم لذلك وطيه الأوراق عدد ٣ بما فيهم الاعلام افندم.

٢١ ربيع الثانى ١٣١٥

١٨ سبتمبر ١٨٩٧

مراقب الحسابات المصرية

* * * * *

بمحضر شهوده أدناه قد أقمت أنا الواضعه اسمي وختمي فيه أدناه ريا بنت علي ابن علي عوض التابعة للحكومة المحلية القاطنة بجهة المحمودية قسم ميناء البصل حضره ولدي عبد الفتاح أفندي نديم بن مصباح بن ابراهيم وكيلا عني في قبض جميع ما ينجز لي بالارث الشرعي من ولدي المرحوم عبد الله نديم من الاستحقاقات ممن هي عنده وتحت يده سواء من الحكومة أو غيرها بلغت ما بلغت وفي كافة أموري وشئوني وفي الدعاوي والمرافعات والمخاصمات والاقرار والانكار والصلح والابراء توكيلا مفوضا لقوله وفعله ورأيه واذنته في أن يوكل عنه من شاء متى شاء وحررت له هذا التوكيل لاعتماده كشخصي في جميع ما ذكر أعلاه .

التوقيع

تحريرا في ١٨ سبتمبر ١٨٩٧ بالختم ريا بنت علي

* * * * *

وثيقة ٣٧٧ بشأن أعلام وفاة السيد عبد الله النديم

ناظر المالية سعادتلو أفندم حضرتلري

لما كتب للمالية بما رؤي من جهة الاعلام الشرعي الصادر بوراثة ورثة المرحوم السيد عبد الله نديم الذي تضرر أخوه من عدم قبول المالية إياه إلا إذا كان محررا على الطريقة القديمة أي مشتملا على حكم لا مجرد اشهار كما هو الآن وردت المكاتبة المؤرخة ١٨ سبتمبر الجاري نمره ٣٧٣ بما مقتضاه وجود ملاحظات في هذا الاعلام منها أنه ذكر وفاة المتوفي بالآستانة في مساء ليلة عاشر أكتوبر ١٨٩٦ ودفن في يوم ١١ منه على أن الوفاة حصلت في أول تشرين الأول سنة ١٣١٢ موافق ١٣ أكتوبر كما ورد بافادة جناب قبوكتخدا الحضرة الفخيمة الخديوية بالآستانة ومنها أنه ذكر أيضا أن المتوفي كان متوطنا بالاسكندرية محل ميلاده على أن المعلوم لدى العموم أنه لحد قيامه من القطر المصري كان متوطنا بمصر ولهذا رغبت المالية بيان ما إذا كان مع وجود هذه الملاحظات يعتمد قبول الاعلام المذكور وصرف المبلغ المراد صرفه للورثة فسنجد باقي مرتب

المتوفى أولا وحيث ان التصريح من الحقانية لمحكمة اسكندرية الشرعية بتحرير ذلك الاعلام ما كان إلا بعد التحريات التى انتجت أن التوطن محل ميلاد المتوفى باسكندرية وان التاريخ المذكور بالاعلام سابق على التاريخ المذكور فى افادة قبوكتخدا وهذا لا يضر لكونه فى صالح المالية لان الورثة على التاريخ الذى ذكروه يستحقون أقل ما يستحقونه على التاريخ الآخر فيعاملون باعترافهم فعليه لا يمنع ما ذكر من التعديل على الاعلام المحكى عنه وطيه أربع ورقات أفندم.

٢٣ سبتمبر ١٨٩٧ — ناظر الحقانية

٢٦ ربيع الثانى ١٣١٥ — فؤاد درويش ابراهيم

رئيس ادارة خزينة معاشات المالية عزتلو افندم

اعرض لعزتكم انى أقمت ولدى عبد الفتاح نديم وكيلا عنى فى قبض جميع ما ينجز لى بالارث من ولدى المرحوم عبد الله نديم بمقتضى توكيل محررا إليه من محكمة ميناء البصل الأهلية بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ٩٧ فبناء عليه أرجو صرف ما يخصنى مما هو باقيا بالمالية من معاش ولدى المرحوم لغاية تاريخ وفاته.

٦ أكتوبر ٩٧

التوقيع بالختم

ريا بنت على

* * * * *

جواب بتاريخ ٧ أبريل سنة ٩٧ من البنك الكريدى ليونه يقول فيه إن الباقى عنده للحساب إلى المرحوم عبد الله افندى نديم هو مبلغ ٣٤٥٩٥ قرش وان المبلغ المرقوم هو تحت أمر نظارة المالية مقابله ايصال يعطى له فيها ومرسل بالوقت ذاته السركى ، ويطلب الافادة بوصوله.

* * * * *

٣- ملف على باشا مبارك (أوراق ربط المعاش)

أولا : تعريف بصاحب الملف :

تولى على باشا مبارك العديد من المناصب الهامة فبعد أن تخرج من المهندسخانه أرسل فى بعثة إلى فرنسا وبعد عودته إلى مصر التحق بوظائف عدة كان خلالها مثالا نادرا للموظف الذى يعتمد على قوة ارادته وصدق عزيمته فى تطوير أمته خاصة فى الوقت الذى أخذت فيه الحياة المصرية تتحول من حياة شرقية خالصة إلى حياة تتطلع إلى ما فى أوربا من منجزات وتطور .

لقد عاصر على مبارك فترة الثورة العرابية ومع أنه كان من دعاة الاصلاح وتنظيم الحكم النيابى فانه لم يكن عرابيا فى خطته أو فى طريقته للاصلاح . حقيقة أنه انتقد نظام الحكم الخديوى وحاق به الغضب أكثر من مرة نتيجة لذلك ولكنه أيضا انتقد الخطط المتطرفة التى لجأ إليها العرابيون بمعنى أنه لم يكن من أتباع الخديوى الممالئين لسياسته ولا من أتباع عرابى المنقادين له فى جميع خططه بل كان الوزير الثورى الذى ارتضاه دعاة الاصلاح على حين لم يكن فى حالة من العداء البين لمن تحاربهم الثورة أو يحاربهم المصلحون بل حاول التفاهم مع جميع العناصر وإن لم يكن مؤيدا لمسلك عرابى فى المرحلة الأخيرة بعد حوادث الثورة العرابية .

ونتيجة لجهوده البارزة تولى نظارة الأشغال التى كان يعدها من أهم الوزارات المؤثرة فى تطور مصر ، كما تولى نظارة المعارف ونجم فى الاكثار من عدد المدارس وكانت له اليد الطولى فى إنشاء دار العلوم . [1] وفى انعاش الحركة العلمية والثقافية فى مصر ما يقرب من أربعين عاما ، يضاف إلى ذلك أن لعلى مبارك مؤلفات عديدة أبرزها "الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" وهى دائرة معارف لخطط مصر وآثارها وجغرافيتها وتاريخها فى عصورها القديمة والحديثة ، ورواية علم الدين ، وخلاصة تاريخ العرب ، وهو ترجمة كتاب سديو فى تاريخ العرب وآدابهم.

وملف معاش على مبارك الذى نعرض له يوضح لنا مدد الخدمة التى قضاها فى هذه الوظائف وما كان يتقاضاه من مرتب ومعاش .

١- للتفاصيل انظر محمد احمد خلف الله : على مبارك وآثاره - القاهرة ، الانجلو المصرية ١٩٥٧.

CERTIFICAT شـــــهاده

Je, soussigné, certifie que la durée des services de S. E. Ali Pacha Mubarak Ahmed a été constatée et s'est élevée à 33 ans 11 mois et 11 jours; que j'ai moi-même vérifié sur ces services et qu'une pension mensuelle ~~ou un traitement mensuel de disponibilité ou une indemnité de remplacement~~ de L.E. 33. 332 mils peut lui être accordée aux termes de l'article 246 de la loi Said Pacha

à courir du 14 Mars 1894

بد صـــــ ـــــنده
١٣٢٩ ٨٤ ٤٤٤
خدمة سكنة مصر

تشهد بان مدة خدمة سعادة علي باشا مبارك الذي كان ناظر المعارف والاوقاف لغاية ١٤ مايو سنة ١٨٩٤ قد حققت و بلغ مقدارها ٣٣ سنة ١١ شهر و ١١ يوم

وأشار اجمالها

وانه يستحق معاش شهري أو راتب شهري ~~أو تعويض~~ مبلغ ٣٣٢ مليم قيمة المعاش الذي كان مرتبا له براتع النظار

اعتبارا من ١٤ مايو سنة ١٨٩٤

وذلك بمقتضى المادة الاولى والسادسة من لائحة سنة ١٨٧٤

ملحوظات الاوراق طبية جدا الاوراق بقيمة وعدة نهو الاعلام ترسل

Le Directeur des Pensions,
ناظر ادارة المعاشات

ORDRE D'INSCRIPTION N° ٢٩٦ امر القيد نمرة

Une pension mensuelle ~~ou un traitement mensuel de disponibilité ou une indemnité de remplacement~~ de L.E. S. 332 mils est accordé à S. E. Ali Pacha Mubarak à courir du 14 Mai 1894

قد تقرر اعطاء معاش شهري أو راتب شهري ~~أو تعويض~~ مبلغ ٣٣٢ مليم قيمة المعاش الذي كان مرتبا له براتبه والمؤيد بجانبه

اعتبارا من ١٤ مايو سنة ١٨٩٤ واصدر وشعبه الى سعادة علي باشا مبارك في ١٦ مايو سنة ١٨٩٤

Le Ministre des Finances,
ناظر المالية

obeikan.com

ÉTAT DES SERVICES de _ _ _ _

ن مدة خدمة سعادة علي باشا مبارك الذي كان ناظر المعارف والأشغال العمومية سابقاً، وقدم طلبه بالأمر الرقيم _ _ _

PARTIE QUI DOIT ÊTRE REMPLIE PAR LE REQUÉRANT القسم المقتضى تحريره معرفة الطالب									PARTIE QUI DOIT ÊTRE REMPLIE PAR LE MINISTÈRE DES FINANCES				
ADMINISTRATION اسم المصلحة	FONCTIONS وظائف	TRAITEMENT MENSUEL شهريه الكتيره	DATES DES NOMINATIONS تواريخ التعيين	DATES DES LICENCIEMENTS تواريخ الترك	DURÉE DES SERVICES QUE LE PETITIONNAIRE DEMANDE A COMPTER POUR LA PENSION OU L'INDEMNITÉ مدة المدة التي طلب احتسابها في المعاش أو المكافأة			DURÉE DES SERVICES RECONNUE COMME COMPTANT POUR LA PENSION OU L'INDEMNITÉ مقدار المدة التي تقرر احتسابها في المعاش أو المكافأة			OBSERVATIONS ET CAUSES DES LICENCIEMENTS ملحوظات واسباب الترك في كل دفعه	
					ANS سنة	MOIS شهر	JOURS يوم	ANS سنة	MOIS شهر	JOURS يوم		
								٢٢	١	١٥	سنة سابقة تضاعف وبعد ذلك معاش	
											قدره ٨٤٤٤٤ قرشاً الثناي على تضاعف	
											لوجب سنة ١٨٧١ بازوما ٢٨ شابر سنة ١٨٨٣ وهو	
											قطع معاش لوكتوبر بنظارة المعارف	
العارف	ناظر	١٥٥	من ١١ برمهات سنة ١٨٨٣	لغاية ١٤ مايو سنة ١٨٨٤				٠٢	١١	٠٢	تنشيل وزاره فقط	
								٢٢	٠٠	١٩		

٣- بيان مدد خدامات سعادة على باشا مبارك

أيام	شهور	سنة	
			أصل مدده المحققة وكان مربوط له معاش بموجبها ٨٢٢٣,١٠ قرش بحق التلتاى من واقع ١٢٥٠٠ قرش واستمر المعاش بالمالية لغاية ٢٧ أغسطس ٨٢.
٣	٩	٣٠	رفت نقلا على الأشغال العمومية
١٠	٤	١	مدة من ٢٨ أغسطس سنة ٨٢ لغاية ٧ يناير سنة ٨٤ بنظارة الأشغال.
١٣	١	٣٢	

إلى جناب مدير عموم الحسابات

سعادة على باشا مبارك قدم للمالية تذكرة رسمية بتاريخ ١٤يناير٨٤ يتطلب بها ربط معاشه لانفصاله من نظارة الأشغال العمومية وباجراء التحريات المقتضية فمما ورد من نظارة الأشغال نمرة ١٣ ونمرة ٣٠ ادارة وشرح كاتب دفترخانه المالية بالقلعة رقم ١٩ يناير ٨٤ وصرف له استحقاقه لغاية هذا التاريخ قد صار اعتماد الرفت لغاية ٧ منه بموجب ما تحرر من المالية للأشغال بنمرة ١٨ بناء على ما صدر من رياسة مجلس النظار فى ١٩ رجب سنة ٣٠١ نمرة ٣١ كما توضح بافادة الأشغال نمرة ٣٠ تحصل مبلغ ١٦١١,١٠ قرش قيمة استحقاق اليومين وتسديده لنظارة الأشغال وحيث إنه يضم مدة خدامته بالأشغال على مدده السابق ربط المعاش إليه على موجبها بلغت اثنان وثلاثون سنة وشهر واحد وثلاثة عشر يوما كالموضح أعلاه وبمقتضى البند الأول والسادس من لائحة سنة ٧١ وقرار مجلس النظار الصادر عليه الأمر العالى رقم ١٠ج سنة ٩٦ نمرة ١١ وما صدر من المجلس المشار إليه بتاريخ ٢٥ رجب ٩٨ نمرة ٣١ يستحق مبلغ ثمانية آلاف وثلثمائة ٣٠٠ وثلاثة ٣ وثلاثون ٣٠ قرش وعشرة فضة فينبغى قيده بالمبلغ المرقوم من ابتداء ٨ شهر يناير ٨٤ أربعة ٤ وثمانين ٨٠ مع حجز مبلغ الألف وستمائة ٦٠٠ واحدى عشر ١١ قرش وعشرة فضة من معاشه وتسديده لنظارة الأشغال كطلبها.

ناظر مالية

مصطفى فهمى

٤- مالية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

حيث انا انفصلنا من نظارة المعارف لغاية ١٣ مايو ١٨٩١ وحيث إنه قبل تعيننا فيها هذه المرة كان مرتب لنا معاش بواقع الثلثاى بناء على ان ما صار حصره وقتها من مدد خداماتنا كان ١٣ يوم و١ شهر و٣٣ سنة وحيث انه يضم مدة خدامتنا الأخيرة بنظارة المعارف وهى من ١١ يونيه ١٨٨٨ لغاية ١٣ مايو سنة ١٨٩١ على المدة المذكورة تكون ١٦ يوم و٣٥ سنة . وحيث إن لنا مدة بالإرسالية المصرية بأوربا كنا فيها حائزين لرتبة ملازم تبلغ ٢ يوم و٣ شهور ٥ سنوات وهذه المدة جارى احتسابها ضمن مدد المعاش وبضمها الآن تبلغ مدة خدامتنا ١٨ يوم و٣ شهور و٤٠ سنة وبناء على ذلك نستحق معاشا كاملا فالأمل اجراء المستلزم لربط هذا المعاش إلينا على حسب لائحة سعيد باشا الجارى معاملتنا عليها.

١٣٠٨	١٨٩١	ناظر المعارف سابقا
٩ شوال	١٧ مايو	على مبارك

* * * * *

٤- الشيخ محمد شمس الدين الانبابى

أولا : التعريف بصاحب الملف :

جمع بين العلم والعمل فى أمور الدين والدنيا ، تربى على يديه عدد كبير من العلماء . وقد عهد إليه برئاسة الشافعية ، ثم تعين شيخا للجامع الأزهر أكثر من مرة .

وقد وقف الشيخ الانبابى بجانب الثورة العرابية فى بداية أمرها ، وأخذ يحث الناس - بناء على طلب عرابى - على الهدوء والسكينة ، ويطلب إليهم بموجب تعاليم الدين الإسلامى ألا يعتدوا على أموال اليهود والنصارى ولا على أرواحهم ، يضاف إلى ذلك انه كان ضمن الموقعين على عدم قبول عزل عرابى عندما اتفق أعضاء الجمعية العمومية على

ذلك خاصة بعد أن وافق الخديو توفيق على المذكرة المشتركة ، ولكن هذا الموقف لم يستمر على حالته طويلا حيث تغيرت مواقف الشيخ الانبابى من الثورة وعدل عن مساندتها(١).

وللشيخ الانبابى العديد من المؤلفات منها تقرير على جمع الجوامع فى الأصول ، وتقرير على آداب البحث وحاشية على رسالة الصبان فى علم البيان ، ورسالة فى الربا وأقسامه ، وإلى جانب ذلك فقد ربى على يديه جم غفير من العلماء(٢).

ثانيا : وثائق الملف :

أوراق ربط معاش زيادة للأستاذ الشيخ محمد الانبابى (شيخ الجامع الأزهر) ١٧ جماد أول ١٣٩٩ (٣).

نظارة المالية

قسم عموم المحاسبة

صورة الافادة الصادرة من مجلس النظار للمالية رقيمة ٣٨ فبراير ٨٢ نمرة ٦٣. بالمجلس المنعقد فى الاثنين ٩ ربيع ثان الموافق ٢٧ فبراير ١٨٨٢ رؤى حيث إن مرتبات حضرة الأستاذ الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر وثمن تعييناته البالغ قدرها ٣٣٣٧١٥ قرش هى قليلة جدا لا تكفى لشئون وظيفته ومن الضرورى أن تكون مرتباته مثل مرتبات حضرة الأستاذ الشيخ محمد العباسى مفتى السادة الحنفية فتقرر ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر إلى أربعين جنيه شهرى من ابتداء مارس سنة ٨٢ بما فيها بدل التعيين المرتب لحضرته واحتساب الزيادة التى تنشأ من ذلك من وفورات ميزانية الروزنامه سنة ٨٢ وبناء عليه لزم تحريره لسعادتكم.

١- للتفاصيل انظر: محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ ، دوسيه ١١٧ ، د. عبد المنعم الجميعى: الثورة العرابية : بحوث ودراسات وثائقية ص١٠٤-١٠٥.

٢- الياس زاخورة: مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ص١٩٤-١٩٥.

٣- دار المحفوظات العمومية : دولاب ١٣ ، عين ١٤ ، محفظة ٣٩١ ، دوسيه ٧٦٦٨.

نظارة المالية

قسم المحاسبة

روزنامجى مصر عزتلو أفندم

بناء على ما ورد من حضرتكم بشأن مرتب حضرة الأستاذ الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر وتوضح أن اللازم علاوته لحماله مرتب لحضرته ضمن المعاشات المقيدة بالأوامر ١٠٣٧,١٥ قرش وأما بدل التعيين فأوربتم عدم امكان توفيره إلا فى سنة ٨٣ بالنسبة لكون ربطه هو على واقع السنين الهلالية وصرفه يكون سنة الاستحقاق من واقع ربط ميزانية السنة التى تليها قد تحرر للداخلية بنمرة ٧٨ عن كيفية الفرق المذكور والآن وردت إفادتها رقيمة ٩ سنة ٩٨ نمرة ١١ محاسبة تشير أن المقصود من تصريم مجلس النظار انا هو ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ المومى إليه إلى أربعين جنيه شهرى من ابتداء مارس ٨٣ وانه مع ظهور عدم إمكان توفير بدل التعيينات المحكى عنها إلى فى سنة ٨٣ فقيمة الفرق يحتسب من كمية المربوط بميزانية ٨٣ فى تلك السنة وفى سنة ٨٣ القابلة يجرى احتساب قيمة التعيينات من تلك الزيادة.

* * * * *

نظارة الداخلية – قلم دواوين

مالية ناظرى سعادتلو أفندم

توضح بافادة سعادتكم المؤرخة ٣ الجارى نمرة ٣٨ أنه لما تقرر بمجلس النظار عن ابلاغ مرتبات حضرة الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر إلى أربعين جنيه شهرى من ابتداء مارس سنة ٨٣ بما فيها بدل التعيين المرتب لحضرته بما أن مرتباته وثمن تعييناته البالغ قدرها ٢٢٢٣,١٥ قرش هى قليلة جدا ولا تكفى لشئون وظيفته وأشير عن احتساب الفرق من وفورات ميزانية الروزنامجه سنة ٨٣ وكتب لها من المالية بالاجرى والتوضح عن النوع الذى يتوفر منه ما يقابل هذا الفرق والنوع الوارد به مرتبات حضرة المومى إليه لعلاوة قيمة الفرق وقدره ١٣٣٢,٣٥ قرش عليه أفيد منها بأن مرتبات حضرته الأصلية هى ١٠٢٣,١٥ ضمن ربط المعاشات المقيدة بالأوامر وان اللازم علاوته هو ١٩٧٢,٣٥ قرش على مربوط تلك المعاشات وأما بدل التعيين لا يمكن توفيره إلا من

ابتداء سنة ٨٣ بما أن ربطها هو على واقع السنين الهلالية وصرف مرتبها يكون بعد مضى سنة الاستحقاق من واقع ربط ميزانية السنة التي تليها وعلى هذا صرف مرتب سنة ٩٨ يكون من واقع ربط ٨٣ الحالية خصوصا وأنه تصرم من هنا بأن أثمان التعيينات المذكورة التي ستصرف من واقع ميزانية ٨٣ تجري محاسبة حضرة الشيخ على ما يستحقه فيها لغاية تاريخ انفصاله.

وحيث إن المقصود من تصريح المجلس المشار إليه انا هو ابلاغ مرتبات حضرة الأستاذ المومى إليه إلى أربعين جنيها شهري من ابتداء مارس ٨٣ مع ظهور عدم امكان توفير بدل التعيينات المحكى عنها إلا في سنة ٨٣ للأسباب التي ذكرت يكون من الموافق هو ابلاغ مرتبات حضرته إلى ما قرره المجلس وقيمة الفرق بين هذا وما كان مرتب يحتسب من كمية المربوط بميزانية ٨٣ للروزنامجه في تلك السنة.